ولزمه طاعتهما في غير معصية وحرم فعله ولو امر ابوه باخر الصلاة ليصلي اول الخروج
على الجميع وذكر جماعة وقال شيخنا هذا فيما فيه نفع لهما ولا ضرر عليه فان سبق
عليه ولم يضر وجب والا فلا وله تقييد ابو عبد الله لسقوط فرائض الله بالفرد وعلى
هذا انسانا قتله من ماله صفعة كالد فليس للولد ما لكن من العبد وقتل ابو الحر ثم من
تسأله امته شيئا ملكه للخروج ان كان خروجها في بر والا فلا نعم لها على الخروج وقال
جعفر ان امره لبقاء السلطان له على طاعة قال لا وهذا وما قبله خاص قال
فلعله لظنه العسر فلا ينافي ما سبق وكذا ما نقل المروذي ما احب ان يقيم معهما على
الشبهة لانه عليه السلام قال من ترك الشبهة فقد استبرأ لدينه وعرضه ولكن
تداوى وهذا لقوله عليه السلام ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام متفق عليه
ولهذا لعل عمر ممن يعرض عليه امته شبهة فاكل فقال ان علم انه حرام بعينه فلا
فاكل وقال احمد ان سمعا الصلاة نفلا ذا بهما ويصلي وقال ان نهاه عن الصوم
لا يحنث صومه ولا احب لابنه ان يتاه وذكر صاحب المحرر وسعه عمر واحد
لا يحوز منع ولد من سنة راتبة وان مثله يكره وزوج وسيد وهذا والله اعلم
لانه يترك كما مر في العدالة من اشتغاله والا فلنغير اوضاع كامر نبسط
المجرد نحو هن والطهر ونحوه وسبق كلام الغاضي في الصلاة على الميت وقال
في الغنية نحو ترك النوافل لطاعتهما بل الافضل طاعتهما فان اراد طاعتهن بخلاف
ما سبق **فصل** من اراد الحج فلسادر له تعجيله والخروج من المظالم
وتحمل في وجوب قال احمد رحمه الله لا بأس من الحزن ساد ربه قال ابو بكر
الاحوزي وعن تصلي ركعتين بمسجد خروجه ويبكي ويكون يوم خميس ويصلي
في منزله ركعتين يقول اذا نزل منزلا او دخل بلدا ما ورد وكذا قال ان الراعوني
وعن تصلي ركعتين يدعو اعقبهما بدعاء الاستخارة ويصلي في منزله ركعتين يقول



اللهم هذا ديني واهلي ومالي وديعة عندك اللهم انت الصاحب في السفر
والخليفة في الاهل والمال والولد وانه خرج يوم خميس او اسن شيخنا يعني
قبل السلام افضل وما سبق من الاستحباب فهو طاهر قول جابر كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها رواه البخاري وتسن هل يجج
العام او عمره وان كان الحج نفلا او الحج وتوديع المنزل ركعتين لم اجد هما في السنة
وقد روى احمد والبخاري ومسلم عن ابن عمر قال لما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالحجر قال لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا انفسهم ان يصيبكم ما اصابهم الا ان تكونوا
باكين ثم قنع راسه واسرع السير حتى اجاز الوادي ومالي في الاطعمة قول
احمد لا اسمها وحكم ما يهدى

## باب المواقيت

ذو الحليفة للمدينة سنها ومن مكة عسفان امير وليه في البعد الجحفة وهي للشام
ومصر والمغرب ويلملم لليمن وقرن لنجد اليمن ونجد الحجاز والطائف
وذات عرق للعراق وخراسان والشرق وهذه للبلدان من مكة للبلدان وهذه
المواقيت ستة لا نقص عدد بعض العلماء واحسان بعض الشافعية وقال الشافعي
في الاذرعات عرق احتياطا وعمرة الطاهر انه خفي النص توافقه فانه موقت للقوارب
والافضل للعراقي ان يحرم من العقيق وهو واد ورد ذات عرق بلى
الثرى طلا للشافعي وعن كبقية المواقيت ولاحمد والترمذي وحسنه والى
داود عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المشرق العقيق تفرد
به يزيد بن ابي زياد شيخ محلف فيه قال ابن معين وابو زرعة لا يحتج به وقال
الخوارزمي سمعتهم يضعفونه وقال ابو حاتم ليس بقوي وقال ابن عدي مع
ضعفه تكتب حديثه وقال ابو داود لا اعلم احدا ترك حديثه وقال العجلي جائز

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)